العدد(1369) السنة السادسة- السبت (15) تشرين الثاني 2008 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

العراق يبحث عن تغيرات في المعاهدة الأمنية

ترجمة: فضيلة يزل

قرر مجلس الوزراء العراقي في اجتماع له إعادة فتح ملف المفاوضات حول معاهدة أمنية تهدف إلى منح القوات الأمريكية سلطة قانونية للبقاء في العراق الى ما بعد ٣١ من شهر كانون الثاني، إضافة الى تأجيله لاتفاقية كان يأمل المسؤولون الأمريكيون التوصل إليها في الوقت الحاضر.

جاءت الدعوة للتغيرات في المعاهدة المقترحة في الوقت الذي انتقدت فيه حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي هجمة قامت بها القوات الأمريكية على موقع تزعم انه للقاعدة داخل الحدود السورية. ومجلس الوزراء يريد أن تتضمن الاتفاقية فقرة «تؤكد أن الأراضي العراقية لن تكون قاعدة لانطلاق أي عدوان على دول جوارها»، قال ذلك وزير التخطيط علي بابان الذي حضر الاجتماع.

كما طالب الوزراء أيضاً بان تمنح المعاهدة للعراق سلطات قانونية أكبر على الجنود الأمريكان المتهمين بارتكاب جرائم، وجعل تاريخ مغادرة القوات الأمريكية في ٢٠١١ وقتاً عصيباً على هذه القوات والسماح للعراق بتفتيش المئونة العسكرية التي ترسلها أمريكا لقواتها. ومطلب التفتيش هذا يتماشى مع التحريم الواضح للهجوم على دول الجوار، مما يعكس القلق من أن تقوم الولايات المتحدة بهجوم على إيران من داخل الأراضي العراقية.

كان المسؤولون في إدارة بوش يقولون باستمرار إن التوصل للنص الحالي للوثيقة أصبح جاهزة منذ أسابيع ماضية فقط بعد مباحثات عصيبة دامت حوالي ثمانية أشهر، مما يعكس محدودية الامتيازات او الحقوق الممنوحة لأمريكا. وقد قالت المتحدثة باسم البيت الأبيض دانا بيرينو إن الإدارة لم تدرس لحد الآن المقترحات العراقية الجديدة، لكن لائحة التغيرات «طويلة جداً».

وقالت أيضاً: «نعتقد ان باب هذه المباحثات قد أغلق تقريباً». والاتفاقية الثنائية ستحل محل انتداب الأمم المتحدة الذي ستنتهي مدته عند نهاية العام الحالي. إن إخفاق التوصل لاتفاق بعد ذلك سيضع الإدارة الأمريكية القادمة موضع المسؤولية لإجراء مباحثات أخرى أضافية مع العراق.

قال المتحدث باسم الحكومة العراقية علي الدباغ إن مطالب مجلس الوزراء كانت ضرورية للحفاظ على «سيادة العراق ومصالحه المهمة»، على الرغم من أن الأمر كان غير واضح سواء سيكون الجانب العراقي راضياً عن تغيرات طفيفة في اللغة أو يصر على تعديلات أكثر جوهرية. إن مجلس الوزراء يمثل تكتلات سياسية عراقية كبيرة، يجب أن توافق على الوثيقة قبل أن تعرض على البرلمان للتصويت عليها.

وعند السؤال عن ماذا يحدث لو أن الولايات المتحدة رفضت المطالب العراقية، قال علي بابان: «سنناقشها مرة أخرى، في مجلس الوزراء، لقد ابلغ الجنرال راي اوديرنو، أحد قادة الجيش الأمريكي في العراق شخصياً المسئولين العراقيين انه بدون سلطات قانونية ثنائية، ستتوقف العمليات العسكرية الأمريكية هنا عملياً عند الأول من كانون الثاني، وسينحصر عمل هذه القوات داخل قواعدها وستتوقف الاستخبارات التي كانت تشارك قوات الأمن العراقية وتقوم بتدريبها، عن عملها أيضاً.

في تطور على الصعيد نفسه، قال السفير العراقي لدى الأمم المتحدة حامد البياتي: إذا أخفقت الحكومتان في إكمال الاتفاقية وقرر العراق تمديد الانتداب الحالي للأمم المتحدة، فأنه لن يبحث عن أي تغيرات في بنود الاتفاقية.

لقد كانت أول موافقة على الانتداب في عام ٢٠٠٤ ، ضمن البند السابع من قانون الأمم المتحدة، الذي يمنح صلاحيات لواحد أو أكثر من أعضاء الأمم المتحدة الحق في استخدام القوة المسلحة في بلد عضو أخر عندما يكون هناك «تهديداً أو خرقاً للسلام والقيام بأعمال عدوانية». إذ يتم تمديد الانتداب سنوياً وفقاً لطلب يقدمه العراق.

في شهر كانون الأول الماضي، عندما طلب المالكي بقاء القوات الأمريكية عام آخر، قال إن هذا الطلب سيكون الطلب «الأخير»للعراق بهذا الشأن. وقال إن العراق يتوقع أن يكون مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قادراً على التعامل مع الموقف في العراق دون الحاجة للعمل ضمن البند السابع من قانون الأمم المتحدة».

يعتبر العراقيون انتداب الأمم المتحدة، الذي يمنح الحكومات الأجنبية سيطرة كاملة على قواتها وعملها في العراق، تخلياً عن السيادة الوطنية، لذا يجب أن ينتهي. وقد قال المالكي ومسئولين كبار إن أي تمديد للانتداب سيكون خارج البند السابع وسيكون التفاوض عليه ضمن شروط العراق.

لكن البياتي، سفير العراق لدى الأمم المتحدة، اعترف في لقاء معه انه ليس هناك سبق لاستخدام قوة مسلحة مخولة من قبل الأمم المتحدة خارج حدود البند السابع.

وقال البياتي: «ولا اعتقد بإمكانية حدوث هذا ضمن أي بند أخر»، ونص الأمم المتحدة هو النص الوحيد الذي يقدم حماية وسلطات قانونية لعمل عسكري. ولا اعتقد أن أي دولة من الدول الموجودة مع قواتها في العراق ستكون مستعدة لحدوث هذا ضمن أي بند أخر»، انه لا يمنحهم الحق في القتال».

وقال البياتي: إن أي محاولة لتغيير البنود التي تتعلق بقرار مجلس الأمن الحالي، ستؤجل مصادقتها ومن المخاطرة إهمال أن يكون ٣١ من كانون ثاني هو موعد نهائي لمغادرة هذه القوات.

وقال انه سيبقى متفائلاً أن الاتفاقية الثنائية سيتم المصادقة عليها في وقتها لكنه أضاف أن توسع بسيط في البند السابع يمكن أن يعتبر مسودة قرار ويتم التصويت عليه من خلال المجلس ضمن مدة أسبوعين.

في حين اعترف البياتي إن استمرار انتداب الأمم المتحدة في الوقت الحالي سيواجه بالمصاعب السياسية ذاتها بوصفه اتفاق أمريكي ثنائي، وقال انه سيتضمن نصوص للدراسة من قبل مجلس الأمن في ستة أشهر.

وقال: «أن هذا وارد» .

الواشنطن بوست

العراق مازال بحاجة للماء الصالح للشرب

ترجمة: علاء خالد غزالة

يأتي كل يوم سائق سيارة حوضية مملوءة بالماء الى قرية (نشأت الكاملة) في جنوب العراق، وفي كل يوم يصطف الناس لملء اوانيهم واوعيتهم بالماء.

يقول الكاملة: «الماء الذي نشتريه من السيارة الحوضية ليس نظيفا. يمكن رؤية العوالق الترابية فيه. لكننا نشربه على اي حال».

لقد انخفض العنف في العراق بشكل كبير في الاشهر الاخيرة، لكن القتال من اجل حياة افضل قد بدأ للتو. فالعراق بحاجة الى اصلاح الكثير الخدمات، من الكهرباء الى العناية الصحية، ومن التربية الى الاقتصاد، لكن من بين اكثر الخدمات اهمية تبرز قضية توفير الماء الصالح للشرب.

تقول بشرى جبار الكناني، وهي عضوة في البرلمان العراقي، وعضو في لجنة الخدمات والاشغال العامة: «يمكن وصف حال الماء في العراق بانه في ازمة. نحن نرى العواقب في صحة اناسنا، وهم في حال سيئة جدا».

هناك العديد من الامراض التي تنتقل عن طريق الماء مثل الكوليرا والتيفوئيد. فالكوليرا التي انتشرت الصيف المنصرم قد اصابت المئات في محافظتي بغداد وبابل. ويعد الاسهال من بين الاسباب الرئيسة لمرض الاطفال الشديد وحتى وفاتهم في العراق، حسب تقارير منظمة الهلال الاحمر، وهي وكالة اغاثة غير نفعية.

يقول جليل الشمري، احد الاطباء في دائرة صحة بغداد: «اينما يغيب الماء النظيف، تتواجد الامراض. نحن نرى اعدادا ثابتة من الناس لايزالون يعانون من الامراض بسبب مشاكل الماء».

لا يوجد لدى أي فرد من سكان قرية نشأت الكاملة، تلك القرية التي تبعد ٢٠٠ ميل (٣٢٠ كم) جنوب بغداد، حنفية للماء الصالح للشرب. بل ان الجميع كانوا يشربون من نهر الفرات حتى جاء رجل مستثمر بسيارته الحوضية قبل عامين. ومازال معظم الناس في القرية يستعملون ماء النهر في الاغتسال وغسل ملابسهم، كما ان بعضهم مازال يشرب منه.

يقول الكاملة، وهو ايضا عاطل عن العمل: «سمعت ان ذلك خطر، لكني لم اصب باي مرض نتيجة الماء حتى الان، لذلك اعتقد انه لا بأس به».

وبرغم ان التقديرات متغايرة، الا ان معظمها تتفق على ان قرابة نصف الشعب العراقي ليس لديه وسيلة للحصول على الماء الصالح للشرب. وقد توصلت دراسة اجريت في شهر آب الماضي على مستوى البلاد، واستطلعت آراء ٨٧٠٠ شخص، الى ان ٥٨ بالمئة منهم لا يستطيعون الحصول على الماء النظيف، لبعض الوقت على الاقل، حسب تقرير وزارة الدفاع الاميركية.

وبالنسبة للباقين، فان كل رشفة من الماء هي بمثابة مقامرة.

وحسب احصائية اللجنة الدولية للصليب الاحمر فان حوالي ٤٠ بالمائة من البيوت في العراق لا تتوافر على ماء يجري في الحنفيات.

وحتى قبل الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣، فان نسبة كبيرة من الشعب العراقي كانت تفتقر الى الماء الصالح للشرب. فقد القت حرب الخليج عام ١٩٩١ والعقوبات التي تلتها بظلالها على قدرة البلد على توفير الماء الصالح للشرب والتعامل مع المجاري بشكل مناسب. ثم جاءت اعمال العنف والسلب والنهب واسعة النطاق التي رافقت سقوط نظام الطاغية صدام حسين لتزيد المشكلة سوءا.

تضطر بعض العائلات التي لا يتوافر لديها ماء من الحنفية الى شرائه من المخازن او السيارات الحوضية، لكن هناك آخرين فقراء للحد الذي لا يجدون مفرا من استعمال ماء النهر او القنوات والابار، والتي تكون في العادة ملوثة الى حد كبير.

وحتى الذين يوجد لديهم ماء حنفية، فلا يجري فيها الماء كل الوقت بالضرورة، كما ان نقاءه محل تساؤل.

تقول الكناني: «بامكان الناس ببساطة شم رائحة الماء ومعرفة ما اذا كان سيئا. اسمع ذلك في كل الاوقات. وفي كثير من الاحيان يفتحون حنفياتهم، ولكن ليس هناك من ماء فيها».

يقول حيدر حسين، وهو يبلغ ٣٥ عاما من العمر وله ولدان، انه نادرا ما يتوافر على الماء في بيته الكائن في مدينة الصدر. ويضيف قائلا: «خصوصا في الصباح، حيث تفتح حنفية المغسلة ولكن لا يخرج منها شيء. واذا خرج منها شيء فان رائحته تشبه رائحة المجاري... اخشى ان اعطي هذا الماء الى اولادي، لكننا لا نستطيع تحمل تكلفة الماء المغلب كل يوم».

تقول دوروثيا كريميتساس، المتحدثة باسم اللجنة الدولية للصليب الاحمر، والتي تعمل على تحسين خدمات الماء النظيف في العراق، ان محطات تنقية المياه في بغداد والمحافظات الاخرى تستخدم وسائل غير متوافقة وعادة غير فعالة.

تقول كريميتساس: «يعود ذلك في بعض الاحيان الى الافتقار الى الخبرة لدى العاملين في هذه المحطات، وفي احيان اخرى يكون النقص في المواد الكيمياوية والتجهيزات هو المسبب. ولكن مهما يكن السبب فنحن نعلم ان هناك خطوات ضمن عملية التنقية قد تم تخطيها».

غير انها تقول ان هناك مشكلة اكبر تتمثل في تلوث الماء بعد ان يغادر محطات التنقية. فقد تضررت بعض الانابيب في مختلف ارجاء العراق بفعل الحرب. بينما ترك البعض الاخر لسنوات طويلة من دون صيانة. ان هذا الامر يشكل خطورة بشكل خاص في تلك المناطق من العراق الفقيرة ، علاوة على ذلك، الى خطوط المجاري العاملة.

وتمضي كريميتساس الى القول: «حينما تجري المجاري حرفيا على حافة الطريق، وتكون انابيب ماء الشرب مخربة، فمن السهولة تصور كيف ينتهي الامر بامتزاج كل منهما مع الاخر».

لا يسمح مسلم خلف، معلم اللغة الانكليزية البالغ من العمر ٣٨ عاما لاولاده الاربعة ان يشربوا من ماء الصنبور. يقوم بدلا من ذلك بالذهاب بسيارته مرتين او ثلاث مرات يوميا الى متجر قريب لملء قناني الماء الفارغة.

يقول خلف: «نحن نعلم ان الانابيب كلها مكسورة، نحن محظوظون لاننا نستطيع شراء شيء اكثر امانا».

تعمل منظمات الاغاثة الدولية، والولايات المتحدة والحكومة العراقية على تحسين خدمات الماء الصالح للشرب. فقد انفقت الولايات المتحدة مبلغ ٢،٤ مليار دولار على مشاريع الماء منذ عام ٢٠٠٣، حسبما يشير تقرير مكتب المفتش العام المختص في شؤون اعادة اعمار العراق.

يقول بوردو، احد ضباط الفيالق الاميركية، ان معظم هذه الاموال قد تم انفاقها على بناء واصلاح شبكات الانابيب، ومحطات التصفية، ومحطات ضخ ومعالجة المجاري. كما اطلقت الولايات المتحدة برامج لتدريب مشغلي المحطات وتطوير قدرة الحكومة العراقية على ادارة مشاريع الماء.

ويضيف: «قد قطعنا شوطا بعيدا بالتأكيد. فالملايين من الناس هنا اصبحوا يتوافرون على الماء الصالح للشرب، بعد ان كانوا محرومين منه».

لكن لايزال الطريق طويلا ايضا.

تشير معظم التقديرات الى ان الكلفة الاجمالية لتوفير الماء النظيف في عموم العراق تزيد على ١٠ مليارات دولار، وان هذا الرقم يتزايد كلما استهدف المتمردون انابيب الماء ومحطات التصفية والمنشآت الاخرى. فقد تسببت قنبلة منزلية الصنع زرعت في منطقة الاعظمية هذا الاسبوع في قطع خدمات الماء عن مئات الالاف من الناس، حسبما افاد الجيش الاميركي.

تقول المشرعة العراقية، الكناني، ان الفساد وقلة الخبرة في الوزارات العراقية يعيقان احراز تقدم في هذا المجال.

وتمضي الى القول: «انهم لا يتفهمون خطورة المشكلة لانهم لا يخرجون للقاء الناس واستطلاع معاناتهم. ذلك من سوء الحظ، لان المعاناة في كل مكان».

عن: جريدة ماكلاتشي

هل يؤدي الإعلام دوره؟

هل تؤدي وسائل الإعلام دورها في مواجهة أثنين من كبرى تحديات القرن الحالي، ألا هما التغيير المناخي والتنمية؟. سؤال طُرح على فريق من العلماء والصحافيين وخبراء البيئة وممثلي المجتمع المدني والأمم المتحدة والقطاع الخاص والحكومات، في اجتماع أخير في العاصمة الهولندية. فجاء الجواب مختلطا.

ففي سعي المشاركين الرد على هذا السؤال، ذكّرت فرح كاريمي، مديرة منظمة «أوكسفام – نوفيب» المتخصصة في دعم أنشطة التنمية في العالم، ومقرها لاهاي، بأن «الإعلام يركز الآن على الأزمة المالية، ولكن... إين أزمة التغيير المناخي؟ وأين أزمة الأمن الغذائي؟».

تساءل موهان موناسينغي، مدير معهد الإستهلاك المستدام بجامعة مانشستر البريطانية ونائب رئيس اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالتغيير المناخي، قائلا الآن وقد أصبح التغيير المناخي مصدرا للقلق في مختلف أرجاء العالم، «كيف يمكن لوسائل الإعلام أن تساعد على تعبئتنا وإعادة تنظيم صفوفنا وتنسيق التدابير اللازمة وتنفذيها على الصعيد العالمي؟».

وأكد موناسينغي في رسالته لهذا المؤتمر الذي نظمته وكالة الأنباء العالمية «إنتر بريس سيرفس – آي بي اس» بالإشتراك مع منظمة «أوكسفام – نوفيب» واللجنة الوطنية الهولندية لشئون التعاون الدولي والتنمية المستدامة، والذي ركز على دور الإعلام في تطوير التنمية المستدامة، أكد أن التغيير المناخي هو حقيقة «على العالم أن يتقبلها إن آجلا وإن عاجلا».

وضرب مثال إقليم دارفور، قائلا أن هذا النزاع السياسي أسفر عن موت مئات الالاف من الأفراد، لكن التغيير المناخي زاد من حدة أزمة ندرة المياه والأرض بسبب زحف التصحر، ما أثر في الزراعة وأشعل التناحر بين الفقراء حول هذه الموارد القليلة.

وفي المقابل، أشار موناسينغي إلى ما يحدث في الطرف الآخر من الكرة الأرضية، حيث تعيش العديد من جزر المحيط الهادي وجزر مالديف في المحيط الهندي، مجرد بضعة سنتيمترات فوق مستوي البحر، وبالتالي فهي مهددة بالغرق.

أما سابينا فوغد، من منظمة «أوكسفام – نوفيب» فقالت أن وسائل الإعلام لدى تناولها للتغيير المناخي «عادة ما تحدثنا عن الدبب القطبية فوق طبقات الجليد، أكثر منها عن أولئك الأهالي في البلدان النامية الذين يعانون بالفعل الجفاف أو الإغداق» أو غيرها من الكوارث.

وأكدت أن «التغيير المناخي يسفر عن تداعيات هائلة على الزراعة والأمن الغذائي، وأن الأوضاع سوف تتدهور بمجرد أن تصبح المياه نادرة فعلا، وتنتقل المناطق المناخية، وينقرض ربع الحيوانات والنباتات مجتمعة». وطالبت «الدول الغنية، والمؤسسات أيضا كالبنك الدولي، بالتوقف عن إلحاق الضرر وبمساعدة مزارعي البلدان النامية على التمكن من مواجهة الصدمات الخارجية».

ومن ناحيتها، قالت بينيت ثورستينسين، مديرة الإعلام بالمجلس الدولي لقطاع الأعمال من أجل التنمية المستدامة، أن بعض الصحف تنظر إلى التغيير المناخي كمادة «فنية مملة»، ومن ثم فقد أصبح على محرري التقارير الصحفية ذات الصلة أن يضفون الطابع الإنساني على مقالاتهم.

لكن «الإعلام ليس الحل الوحيد»، وفقا للبرفيسور سييز هاميلينك، العالم والباحث بجامعة أمستردام، فعادة ما تتوفر المعلومات لدى الناس، بل عادة ما يعرف الناس ما هو مضر لهم ومع ذلك نراهم يتصرفون غالبا بعكس ما يعرفون. وشدد على الحاجة إلى «التواصل» و «الإنصات» إلى المواطنين.

وأخيرا، ذكر ماريو لوبتكين، مدير عام «آي بي اس» أنه لا يوجد جواب واحد للسؤال عن دور الإعلام في مواجهة التغيير المانخي، فهذا الدور هو «جزء من المسار». والسؤال هو كيف يمكننا جمعيا قيادة هذا المسار تجاه الحل».

وأكد الخبير الإعلامي أن التغطية الصحفية لقضايا التغيير المناخي قد تطورت الآن أكثر منها بكثير مما كانت عليه منذ عشر أو خمس سنوات. وأفاد بتطور مفهوم المشاركة بين المنظمات غير الحكومية ووكالات الأنباء، وهو ما لم يحدث حتي عهد قريب.

عن آي بي أس

إدارة بوش .. ودور العراق فى هذه الأزمة الاقتصادية

ترجمة / عادل العامل

[يجري التركيز الآن على أسواقنا الائتمانية غير المستقرة ـ لكن علينا ألا ننسى أن سياسة بوش الخارجية قد فرضت تكاليفها هي على اقتصادنا . و قد كتب ماثيو يغليسياس المقال التالي بهذا الصدد . منذ ١١ أيلول (٢٠٠١) ، ظل الخيال الأمريكي أسيراً للصورة المفزعة المتمثلة في مدينة أمريكية تتعرض لهجوم إرهابي بأسلحة الدمار الشامل . و هو سيناريو أسر ، لكن مع إن خطر مثل هذا الحدث يشكل بالتأكيد سبباً لبذل قصارى جهدنا من أجل بعثرة و إبطال التكاثر النووي ، ظل عللى الدوام انشغالاً على أرض أخرى . و كما يتضح ، فإن الأسلحة النوَوية يصعب تكوينها في الواقع . حتى بالنسبة للدول . و بالنسبة للقلق الممكن تفهّمه فإن أحداً لم ينجز أبداً سلاحاً بايلوجياً فعّالاً. فعصبة صغيرة من الإرهابيين تعمل بميزانية مالية ضئيلة لا تمتلك أية وسيلة معقولة لخلق أداة إيذاء واسع . و مع أن قذائف روسية مسروقة قد أصبحت شيئاً من قبيل كليشيه سينما التسعينات ، ففي العالم الواقعي يقوم الروس بحراستها بعناية تامة .

أما الوسيلة الأكثر معقولية ، و لو أنها اقل دراماتيكية ، التي يمكن أن يُذل بها الإرهابيون الولايات المتحدة ، فإن أحداً لم يستطع أن يوجزها كما فعل أسامة بن لادن نفسه في رسالته في تشرين الثاني قبل الانتخابات . في ذلك التسجيل ، وصف بن لادن ستراتيجية لـ « أمريكا تنزف إلى نقطة الإفلاس » عن طريق استفزازنا و دفعنا للقيام بمغامرات عسكرية مكلفة . و سخرية من نوعية معينة تتّسم بالذعر في صنع السياسة الأمريكية ، راح بن لادن يتبجح بقوله : « إن كل ما علينا فعله هو أن نرسل اثنين من المجاهدين إلى أبعد نقطة في الشرق كي يرفعا قطعة قماش مكتوباً عليها (القاعدة) تجعل الجنرالات هناك يتسابقون لجعل أمريكا تعاني خسائر سياسية و اقتصادية و بشرية من دون أن يحققوا لها أي شيء أكثر من بعض المنافع لشركاتهم الخاصة « . و اليوم ، و دوامة الفزع المالي تدفع بقضايا الأمن القومي خارج العناوين الرئيسة ، يجدر بنا العودة إلى تحذير بن لادن .

فهو يذكّرنا بأن التمييز بين الأمن القومي و الاقتصاد مسألة مصطنعة إلى حد ما . فليس فقط الاقتصاد الحديث عالمياً في المجال (حيث المصارف تتهاوى في أوروبا ، و الكثير من الرأسمال الذي غذّى الفقاعات في الولايات المتحدة أتى من أوروبا) بل أن القوة العسكرية لها أرضيتها في الاقتصاد في نهاية الأمر . و قد أثبت التدخل الأمريكي أنه شيءٌ حاسم في كلا الحربين العالميتين وفقاً لحقيقة أن وزننا الاقتصادي الهائل كان قادراً على أن يفوق افتقارنا النسبي للخبرة العسكرية . و مع أن امتلاكنا رادعاً عسكرياً كافياً على امتداد الحرب الباردة كان حيوياً بشكل واضح ، ففي نهاية الأمر امتلك الاتحاد السوفييتي واحداً ، أيضاً . و كان الذي حسم الأمر ، في النهاية ، ليس الأسلحة الأمريكية و إنما تقابل القوة الاقتصادية الأمريكية و الاختلال الاقتصادي السوفييتي . لكن بينما تبقى الولايات المتحدة مجتمعاً ثرياً للغاية بالمقاييس العالمية أو التاريخية ، فإن تلك الحيوية قد بدأت بالاضمحلال ، في السنوات الراهنة . و حتى قبل الأزمة الحالية ، كنا نبدو داخلين في انخفاض اقتصادي . و قد حددت بداية ذلك الانخفاض مبكراً هذا العام ، و للمرة الأولى ، أن اقتصاد الولايات المتحدة قد انتقل من ذروة (قبل أن تنفجر الفقاعة التكنولوجية) إلى ذروة (في وقت مبكر من عام ٢٠٠٨ حين بدأ انخفاض السكن بالتسبب في الإضرار حقاً بالتشغيل) من دون زيادة في متوسط دخول incomesالأسرة .

و في الوقت نفسه ، فإن مثل هذه المكاسب التي حصلت بالفعل خلال سنوات بوش كانت مركزة في أيدي الأثرياء بإفراط . لكن كما اعتاد المحافظون التمتع بالتفاخر به ـ لم يشهد استهلاك الأسرة تقريباً مستوى الركود الذي شهدناه في عمود الدخول . و لا ازداد تباين الاستهلاك تقريباً بالسرعة التي ازداد بها تباين الدخل . و كان يغذي هذا توسعٌ كبير في الائتمان (و الدَين) مدفوع بنتاجات مالية جديدة ابتكارية كانت ، كما يمكننا أن نرى الآن ، أشبه بقصور من الرمال تحت خط الموجة العالية ـ لطيفة و هي تستمر ، لكنها تتداعى إلى كارثة . غير إن طريقة إدارة بوش لإدراك الأمن القومي لم تساعد . فنوع الإنفاق الحربي الهائل الذي نتكل به في العراق له تأثير محفّز بصورة معتدلة في المدى القصير لأنه يوفر دخولاً لبعض الأمريكيين . لكن بالنسبة للمدى الطويل ، فإنه ضارٌ تماماً . فعندما يُنفق القطاع العام نقوداً على سكك حديد جديدة أو على تعليم و تربية الأطفال ، فإن ذلك الإنفاق يزيد أصل الرأسمال المادي و البشري المتيسر للبلد و يسمح لنا بفعل المزيد في المستقبل . و عندما يُنفق القطاع الخاص نقوداً على تراكتورات جديدة أو بنايات حكومية ، يحصل الكثير من الشيء نفسه . لكن النتاجات الحاصلة من الإنفاق العسكري لا يمكن استخدامها لصنع سلع و خدمات جديدة إضافية . و بدلاً من أن تُستخدَم لتكوين أثرياء إضافيين ، فإن الكثير من المعدات العسكرية تُدمَّر ببساطة نتيجةً للاستعمال و ينتهي الكثير من الجنود الذين يخوضون الحرب قتلى أو مشوَّهين .

إن بعض الإنفاق على امتداد هذين الخطين ضروري ، بالطبع . لكن غزو العراق ، بالرغم من عدم مسؤوليته المباشرة في مشكلات اليوم ، قد ساهم في ضعفنا الاقتصادي الأساسي . و لا تقتصر علاقة ذلك على الماضي فقط ، بل تتعداه إلى المستقبل . و نظراً لكون الربط بين « تدفق « القوات و تكتيكات مكافحة التمرد الجديدة قد نجحت في تخفيض مستوى العنف في العراق ، فإن كل الشعور بالإلحاحية في ما يتعلق بالقضية قد انصرف بعيداً عن المحادثة . غير أن غياباً بسيطاً للعواقب المباشرة الكارثية ليس بالأمر الكافي لتبرير مبادرة عالية الثمن . فكثير من النخبة الأمريكية كانوا منشغلين بالابتهاج بـ « بنجاح « تدفق القوات ، بحيث لا يمكن لأحد أن يفسر بالضبط ما الذي كنا ننجزه بعشرة بلايين من الدولارات شهرياً في إنفاقنا جزئياً حول العالم؟ قد يقول بن لادن إننا « نستنزف « أنفسنا ، و إذ تتصاعد المشكلات الاقتصادية فإن ذلك جدير بالتساؤل إن كان من الممكن أن يكون الرجل على صواب في هذا .

عن / The American Prospect